حروف المعاني بين أصل الوضع والاستعمال
من منظور النحاة القدامى والمحدثين

عاشور بن لطرش

جامعة الحاج لخضر ❖ باتنة ❖ الجزائر

ملخص

تعد ظاهرة تعدد معاني الحروف وتناوبها من المسائل الخلافية في الدرس النحوي العربي القديم والحديث. لذلك سنحاول نعرض في هذه الدراسة معالجة النحاة العرب القدامى والمحدثين لهذه الظاهرة، مركزين على القضايا الآتية:

- تعدد حدود الحرف.
- اختلاف النحاة حول ظاهرة تناوب الحروف وتعدد معانيها.
- دور السياق في تحديد معاني الحروف.

وقد مثلنا للعنصر الاخير ببعض معاني حروف الجر مما ذكره ابن هشام الانصاري في كتابه مغني اللبيب عن كتب الاعاريب.

Abstract

This article examines the way expose Arabic Grammarians treated Prepositions with regard to the following concerns.

- *The variety of notions that Grammarians attach to prepositions.*
- *Grammarians' disagreement about the alternance and diverse meanings of prepositions.*
- *The role of context in defining the meanings of prepositions.*

The latter element is illustrated by some examples of prepositions which are mentioned in ''Ibn Hichem El Ansari'' book, ''Moghni Ellabib Fi Kutubi El Aarib".

قسم النحاة العرب القدامى الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وضبطوا كل قسم بمجموعة من الأصول تعرف بها. والملاحظ أن بعض هذه الأصول ثابتة في الكلمة، لا يمكن لها العدول عنها مهما اختلفت السياقات التي تستعمل فيها، وبعضها الآخر ليست ثابتة فيها؛ حيث ترتبط بالسياق الذي ترد فيه، ومن ذلك أن الأصل في الاسم أن يدل على معنى في نفسه، والأصل في هذا المعنى هو الدلالة على الذات، ولكن بعض أصناف الاسم لا تدل على الذات، وإنما تدل على معنى آخر في نفسها، كالاستفهام المستفاد من اسم الاستفهام. والأصل في الفعل أن يدل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة، وهذا المعنى هو الحدث، ولكن بعض الأفعال تدل ـ بالإضافة إلى الحدث ـ على معان أخرى، كمعنى التعدية المستفاد من صيغة (أفعل). هذا بالإضافة إلى أصول أخرى تعدل عنها الأسماء والأفعال كالبناء والإعراب والعمل.

وفي رأينا، الأمر نفسه ينطبق على الحرف؛ أي أن الأصل الثابت فيه هو دلالته على معنى يضاف إلى غيره. وأما قول جماعة من نحاة البصرة: الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر.[1] فهو يعبر عن أصل غير ثابت في الحرف لارتباط معنى الحرف بالاستعمال، فقد يرد في سياق ما للدلالة على معنى آخر غير الذي وضع له في الأصل، أو ينوب عن حرف آخر، كما سيتضح مما يأتي.

1. حد حروف المعاني:

بعد أن أجمع النحاة العرب القدامى على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف،[2] اختلفوا في صياغة حدود كل قسم منها،[3] وخاصة حد الحرف، فبعضهم قال: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، وبعضهم الآخر قال:"الحرف ما دل على معنى في غيره". وهذا التعدد يستدعي منا تتبع أهم ما قاله هؤلاء النحاة في شرحهم لهذين الحدين للكشف عن مدى اختلافهم في حد الحرف.

أ ـ معنى قولهم: الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

تنص بعض المصادر على أن أول من حدّد أقسام الكلم في العربية هو الإمام علي كرم الله وجهه (ت 40 هـ) حيث يُروى أنه قال:"الكلام كله اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل"[4] ويبدو أن سيبويه (ت 180 هـ) فضل استعمال "ما جاء لمعنى" على "ما أنبأ عن معنى"، فقال في الباب الأول من الكتاب:"فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[5] وأخذ بهذا التعريف جماعة من النحاة الذين جاؤوا بعده، منهم المبرد (ت 285 هـ) في قوله:"الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا أو عجميا من هذه الثلاثة"[6] وابن فارس (ت 395 هـ) في قوله:"وقد أكثر أهل العربية في هذا، وأقرب ما فيه ما قاله سيبويه، إنه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل. نحو قولنا: "زيد منطلق" ثم نقول:"هل زيد منطلق؟" فأفدنا بـ"هل" ما لم يكن في "زيد" ولا "منطلق".[7]

ومعنى حد الحرف عند هؤلاء النحاة أن الكلم اسم وفعل وعنصر آخر جاء لمعنى؛ "أي ـيقول عبد الرحمن الحاج صالحـ لم يأت للدلالة على ذات (*object*) كالاسم أو حدث (*process*) كالفعل، بل على معنى مثل الاستفهام أو النفي أو غير ذلك مما يضاف إلى الاسم والفعل وليس ذلك اسما أو فعلا لأن بعض الأسماء والأفعال تدل على هذه المعاني، كالظروف وأسماء الاستفهام والأفعال الناسخة، وغير ذلك"[8] ومفاد هذا:

ـ أن الأصل في وضع الحرف أن لا يدل على ما يدل عليه الاسم بدلالة وضعه، وهو الذات المشاركة في الحدث، يقول الزجاجي (ت 337 هـ) في حد الاسم :"الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا، أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول"[9]ومثل له سيبويه بالرجل والفرس في قوله: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط"[10] ولا يدل على ما يدل عليه الفعل بدلالة وضعه، وهو الحدث المقترن بزمان، يقول الزجاجي في حد الفعل:" الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان"[11] وإنما يدل على معان أخرى تضاف إلى معنى الاسم، كالتعريف، أو معنى الفعل، كالنفي والعطف، أو معنى الجملة، كالشرط والاستفهام، و"الأكثر ــ يقول رضي الدين الأستراباذي (ت

688 هـ) ــ أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الأصلي... فرجل، في قولك: الرجل، متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: ضرب زيد، في: هل ضرب زيد، متضمن لمعنى الاستفهام، إذ ضرب زيد، مستفهم عنه، ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، وموجده فيه هل".[12]

ــأن الأفعال والأسماء التي تدل على معان تدل عليها بعض الحروف لا يمكن إدراجها ضمن قسم الحروف؛ لأنها تندرج أصلا ضمن قسم الأسماء والأفعال، فالأصل فيها أنها أسماء وأفعال.

بــمعنى قولهم: الحرف ما دل على معنى في غيره.

من النحاة الذين قالوا في حد الحرف: "الحرف ما دل على معنى في غيره" الزجاجي والزمخشري (ت 538 هـ) وابن يعيش (ت 643 هـ) والمرادي (ت 749 هـ) وغيرهم. استهل الزجاجي حديثه عن الحروف بالإشارة إلى العلاقة بين معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي في قوله:"وسميّ القسم الثالث حرفا لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حد الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها، وهذا بيّن واضح"[13] ثم قل في حدّها: "أما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك. وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها. وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها، لا منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني".[14]

ويُفهم مما قاله الزجاجي أن المعنى الذي يدل عليه الحرف لا يتعلق به وإنما بالكلمات التي يختص بها، اسما كانت أو فعلا أو جملة؛ ولهذا يحتاج دائما إلى هذه العناصر اللغوية ليدل على معنى فيها، يقول الزمخشري موضحا الفكرة: "الحرف ما دل على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع

مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب نحو قولهم نعم، وبلى، وأي، وإنه ويا زيد وقد"[15] ووضح ابن يعيش هذه الفكرة أكثر بالتمثيل لها في قوله: "وقولنا: "دلت على معنى في غيرها" فصل ميزه من الاسم والفعل إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: (الغلام) فهم منه المعرفة ولو قلت: (أل) مفردة، لم يفهم منه معنى؟ فإذا قرن بما بعده من الاسم، أفادت التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره"[16] وزاد المرادي الفكرة توضيحا في قوله: "وقد حُدد ـ يريد الحرف ـ بحدود كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط... ومعنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقة، بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق".[17]

ويتضح من هذه الأقوال أن الفرق بين الحرف وبين الاسم والفعل، بالنظر إليهم وهم في حالة الإفراد؛ أي كعناصر لغوية تشكل أقسام الكلمة، يتمثل في كون الحروف تدل على معان في غيرها من العناصر اللغوية التي تختص بالدخول عليها؛ لهذا ارتبط تحققها باقترانها بهذه العناصر، فمثلا الحروف: (من) و(أل) و(هل) لا يظهر معناها عند النطق بها منفردة، وأما إذا اقترنت بالأسماء أو الأفعال أو الجمل (حسب ما يختص بالدخول عليها كل حرف) يظهر معناها، فـ(من) يظهر أنها تدل على ابتداء حدث الفعل الذي تعلقت به هي ومجرورها، و(أل) يظهر أنها أفادت التعريف في الاسم الذي دخلت عليه، و(هل) يظهر أنها أفادت الاستفهام في الجملة التي دخلت عليها، بخلاف الأسماء والأفعال، فهي تدل على معان في نفسها، ودلالتها على هذه المعاني تتحقق دون اقترانها بمتعلق. وسنرى فيما بعد أن الرضي قد اعترض على ما ذهب إليه هؤلاء النحاة في شرحهم لقولهم: ما دل على معنى في غيره.

وأما بالنظر إلى هذه الأقسام (الاسم والفعل والحرف) داخل تركيب يشكل كلاما مفيدا فهي بحاجة إلى بعضها؛ وذلك لأن الكلام المفيد لا يأتي إلا من اسمين،

أو من اسم وفعل، فلا يأتي من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة، ومجملا، الكلام المفيد لا يحصل إلا بالإسناد، والإسناد لابد له من طرفين: مسند ومسند إليه، يقول عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في هذا السياق: "ومختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه"[18] ويضيف في موضع آخر: "اعلم أن ها هنا أصلا أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من آخر، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف، وأصل عظيم. والدليل على ذلك أنا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته".[19]

وللإشارة، ذهب بعض النحاة إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه حتى وإن كان في حالة الإفراد، من القدامى بهاء الدين بن النّحاس؛ حيث نقل عنه السيوطي (ت 911 هـ) أنه قال: الحرف يدل على معنى في نفسه في حالة الإفراد، والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد، بخلاف الاسم والفعل، فما يفهم منهما في حالة الإفراد هو نفسه ما يفهم منهما في حالة التركيب.[20] ومن المحدثين فخر الدين قباوة، يقول مؤكدا على ذلك: إن الحرف يدل على معنى إفرادي خارج التركيب اللغوي، والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن دلالته المعنوية متميزة، ليست مما تختص به الأسماء أو الأفعال.[21]

وفي الحقيقة، تحتاج هذه المسألة إلى بحث معمق نتتبع فيه كل أقوال النحاة واللغويين القدامى والمحدثين لعلنا نخلص منها إلى نتيجة فاصلة. وفي غياب هذا نكتفي بالقول بأن أهم فرق معنوي بين الحروف والأسماء والأفعال أن المعاني التي تدل عليها الحروف متميزة تختلف عن المعاني التي تدل عليها الأسماء والأفعال، ويتجسد هذا التميز في كون بعض الحروف تدخل على الفعل والاسم للائتلاف بين معناهما، وبعضها يدخل ليضيف معنى لم يكن في الاسم أو الفعل أو الجملة، وبعضها الآخر يدخل لتأكيد المعنى الموجود.[22]

ويظهر مما عرض أن تعدد حدود الحرف هو تعدد في الصياغة لتعدد وجهات نظر النحاة في تعريفهم للمفاهيم النحوية، فمنهم من يعرفها بالنظر إلى علة وجودها، ومنهم من يعرفها بالنظر إلى الفرق بينها وبين ما يشاكلها أو يندرج في قسمها من مفاهيم أخرى، ومنهم من يعرفها بالنظر إلى خصائصها. وهذا التعدد لا يعتبر إشكالا ما لم تختلف الحدود، يقول الزجاجي عن ظاهرة تعدد الحدود: "إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحده، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود".[23] وعلى الرغم من هذا، يبدو لنا أن قول النحاة: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" أفضل من قولهم: "الحرف ما دل على معنى في غيره" لسببين، هما:

الأول: لأن قولهم: "الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" يبيّن بدقة حد الحرف؛ أي يفصل بين الحروف والأسماء والأفعال، فبعض الأسماء والأفعال، حتى وإن كانت تدل على معان تدل عليها بعض الحروف، إلا أنه لا يمكن إدراجها ضمن هذا القسم من أقسام الكلمة لأنها في الأصل أسماء وأفعال؛ أي تدل على معان في نفسها وفي غيرها. وهذا الحد الفاصل بين الحروف وبين الأسماء والأفعال لم يتضمنه قول النحاة في حد الحرف: "ما دل على معنى في غيره"؛ ولهذا اعترض عليه الرضي في قوله: "ولو قلنا: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلهما"[24] أي لم يرد الاعتراض على هذا الحد بالأفعال والأسماء التي تدل تارة على معنى في نفسها وتارة أخرى على معنى في غيرها.

الثاني: لأنه قد يفهم من قولهم: "ما دلّ على معنى في غيره"، في مقابل قولهم في حد الاسم والفعل:"ما دل على معنى في نفسه"، أن الحروف مجردة من معانيها.[25] وقد تنبه الرضي إلى احتمال ورود ذلك فنبه إلى أن الفرق بين الحروف وبين الأسماء والأفعال يتمثل في كون الحروف كلمات تدل على معنى ثابت في لفظ غيرها، بخلاف الأسماء والأفعال، فهي كلمات تدل على معنى ثابت في نفسها، يقول في الفرق بين معنى الاسم ومعنى الحرف: "الاسم كلمة دلت على معنى ثابت

في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها؛ فغير، صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا، كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في قولنا: هل زيد قائم، لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه".[26] ثم مثّل لهذا الفرق بقوله:"إن معنى (من) الابتداء، فمعنى (من) ومعنى لفظ (الابتداء) سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ (الابتداء) ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى (من) مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي؛ فلهذا جاز الإخبار عن لفظ (الابتداء)، نحو: الابتداء خير من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه؟ بل في لفظ آخر غيره، وإنما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة"[27] وهذه الميزة جعلها ابن السّراج (ت 316 هـ) حدا للحرف، يقول: "الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن يكون خبرا نحو: من وإلى".[28]

ومن هنا، يظهر لنا أن الأصل الثابت في وضع الحرف أن يدل على معنى يضاف إلى ما يختص بالدخول عليه. وهذا الأصل لا يمكن العدول عنه، وأما الأصول الأخرى فيمكن للحرف أن يعدل عنها، ومنها قول البصريين: الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر[29] فإلى جانب هذه القاعدة نجد الاستعمال، وهذا الأخير يمكن أن يوافق القاعدة موافقة تامة، ويمكن أن يعدل عنها لعلة ما تفسر ذلك العدول، وبوجود ضابط يحكمه، أضف إلى هذا أن النحاة القدامى لم يتفقوا كلهم على هذا الأصل، كما سيتضح مما يلي.

2. تعدد معاني الحروف:

المعروف في النحو العربي أن كل طائفة من حروف المعاني تدل على معان خاصة تسمى الحروف باسمها، فالعطف والقسم والنفي مثلا تدل عليها حروف العطف

والقسم والنفي.والمعروف كذلك أن جماعة من نحاة البصرة حاولت تقييد هذه الحروف بمعان تدل عليها بالأصالة، وصرحوا بذلك في قولهم: الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على المعنى الذي وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر. ولما لاحظ غيرهم من النحاة أن استعمالها قد أثبت عدولها عن هذا الأصل، قالوا: إن الحروف تنوب عن غيرها وتتعدد معانيها.[30]

وتناوب الحروف كما يقول أبو عبيدة (ت 210 هـ): يقوم أساسا على إشراب الحرف معنى حرف آخر، أو إيراد الحرف الواحد في صور دلالات واستعمالات حروف أخرى.[31] وأما تعدد معانيها فهو مجيء الحرف الواحد للدلالة على أكثر من معنى واحد. وبين التناوب والتعدد فرق، فالتناوب يعني التعدد؛ ذلك أن الحرف الذي ينوب عن حرف آخر، يدل في هذا الموضع الذي ناب فيه على معنى الحرف الذي ناب عنه، بالإضافة إلى دلالته في المواضع الأخرى على المعنى الذي وضع للدلالة عليه في الأصل، في حين أن التعدد لا يعني في كل أحواله الإنابة، إلا إذا كانت ضمن المعاني التي يدل عليها الحرف بعض المعاني تدل عليها أصلا حروف أخرى، وفي غير هذه الحالة، الأصح أن تسمى الظاهرة بتعدد معاني الحرف لا تناوب الحرف. والمهم عندنا أن التناوب أو التعدد يفيد خروج الحرف عن الدلالة على معناه الذي وضع له ليدل على معان أخرى، وهو ما اختلف فيه النحاة.

جماعة منهم، يمثلها أكثر البصريين، نفت وقوع الإنابة بين الحروف، واحتجت لذلك بأصل وضع الحرف. ورد في الإنصاف في مسائل الخلاف، في مسألة (أو) بمعنى (الواو) قول ابن الأنباري (ت 577 هـ):"ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تكون بمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل). أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله وكلام العرب... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو) و(بل)؛ لأن (الواو) معناها الجمع بين الشيئين و(بل) معناها الإضراب. وكلاهما مخالف لمعنى

(أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه".[32]

وفسر هؤلاء النحاة ما وقع من هذه الظاهرة بالتأويل أو التضمين أو الشذوذ، يقول ابن هشام (ت 761 هـ) في معرض حديثه عن معاني (الباء): "مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن البعض بقياس، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ، كما قيل في قوله تعالى **قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلافٍ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى** [طه:71] إن (في) ليست بمعنى (على)، ولكن شبّه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء. وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله شربن بماء البحر معنى (روين)، و(أحسن) في قوله تعالى **وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّداً وَقَالَ يَا أَبَتِ هَـذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّاً وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاء بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِن بَعْدِ أَن نَّزغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** [يوسف:100] معنى (لطف)؛ وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا".[33] وقال السّيوطي في معرض حديثة عن معاني حروف الجر: "علم مما حكي عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف أن مذهبهم: أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم كذلك. وما أوهم ذلك، فإما مؤول تأويلا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا، والأخير محمل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ، وهو أقل تعسفا".[34]

ويظهر مما تقدم أن النحاة الذين نفوا الإنابة بين الحروف احتجوا لذلك بأصل وضعه، وهو دلالته على معنى واحد، وإذا خرج الحرف عن هذا الأصل، وثبت في الاستعمال دلالته على معاني حروف أخرى أو معان فرعية له، فإما أن تؤول تأويلا يقبله اللفظ؛ أي تعتبر هذه المعاني من المعاني المجازية التي يدل عليها هذا الحرف، كالمعنى الذي تدل عليه (على) في قولنا: الكتاب على المكتب، في مقابل معناها في قولنا: اشكر المحسن على إحسانه. ففي المثال الأول ـ يقول عباس حسنـ تدل (على) على الاستعلاء الحقيقي، وهي بذلك مستعملة في معناها الأصلي، بينما في المثال الثاني تدل على الاستعلاء المجازي؛ وذلك لأنه لا يرد في خاطرنا أن الشكر قد حلّ واستقرّ فوق الإحسان، وإنما الذي يخطر ببالنا هو معنى: اشكر المحسن لإحسانه، وتكون (على) وفقا لهذا قد جاءت في مكان (اللام) التي معناها السببية أو التعليل، فأفادت ما تفيده ولكن على سبيل الاستعارة، وهي نوع من المجاز لاجتماع الشرطين اللذين لابد من تحقيقهما لصحة استعمال المجاز، وهما:

ـ **العلاقة**: وهي الصلة التي تربط بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه، وفي المثال السابق، العلاقة التي جوزت معنى الاستعلاء المجازي مكان السببية أو التعليل هو التشابه الموجود بين (لام) التعليل و(على) التي تفيد الاستعلاء، فـ(لام) التعليل تفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب أو بين العلة والمعلول، والاستعلاء الذي تدل عليه (على) يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين.

ـ **القرينة**: وأما القرينة الدالة على أن الحرف (على) مستعمل في غير معناه الحقيقي هي وجود الفعل (اشكر)، إذ لا يستقر الشكر فوق الإحسان، ولا يوضع فوقه وضعا حقيقيا لاستحالة ذلك.[35]

ويتضح من هذا أن التأويل هو من تخريجات النحاة لرد الظواهر النحوية إلى أصلها، فالمراد بقولهم: "مؤول تأويلا يقبله اللفظ" أن الحرف إذا دل على معنى ليس معناه الذي وضع له في الأصل، فإن ذلك المعنى مجازي؛ أي دل عليه

الحرف من باب المجاز وليس من باب الحقيقة والأصالة، وبالتالي يبقى الأصل في الحرف أن يدل على ما وضع له.

والتضمين هو كذلك من تخريجات النحاة لرد الظاهرة إلى أصلها؛ ذلك أن الغاية منه هو جعل الحرف يدل على المعنى الذي وضع له، يقول ابن جني (ت 392 هـ) موضحا هذا: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه. وذلك كقول الله عز اسمه: **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُواْ مَا كَتَبَ اللّهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّواْ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ** [البقرة: 187] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة وإنما تقول: رفثت بها، أو معها؛ لكنه لمّا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة، جئت بـ(إلى) مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه".[36] ومفاد هذا القول أن (إلى) في الشاهد الذي ذكر جاءت بمعنى (الباء) أو معنى (مع) لأن الفعل (رفث) يتعدى أصلا بـ(الباء) و(مع) لمناسبة معناهما معنى الفعل (رفث)، ولكن لمّا كان معنى الفعل (رفث) هنا هو (أفضى)، ولأن الفعل (أفضى) يتعدى بـ(إلى) تعدى الفعل (رفث) به، وعُلم بهذا أن (إلى) لا تدل على معنى (الباء) ولا تدل على معنى (مع) وإنما تدل على معناها الذي وضع لها.

وأما التخريج الثالث، وهو تفسير النيابة بالشذوذ، فالمعروف أن الشاذ لا يقاس عليه؛ ولهذا قالوا: إن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس؛ أي الأصل أو القاعدة أن لا ينوب بعضها عن بعض.

هذه هي تخريجات نحاة البصرة لما قد يتوهم بأنها شواهد على تناوب الحروف وتعدد معانيها. والجدير بالذكر هنا، أن بعض نحاة البصرة لم ينفوا وقوع الإنابة بين الحروف نفيا مطلقا، فسيبويه، حتى وإن لم يصرح بذلك، إلا أن كلامه في باب عدة ما يكون عليه الكلم يوحي إلى أن الأصل في الحرف هو الدلالة على معنى واحد، كدلالة (هل) على الاستفهام، و(لم) و(لن) و(ما) على النفي، و(بل) على ترك شيء من الكلام، وإفادة (الياء) التنبيه، و(كاف الجر) التشبيه، و(لام الإضافة) الملك واستحقاق الشيء، و(باء الجر) الإلزاق والاختلاط، ومجيء (الواو) للقسم، و(مع) للصحبة، و(على) للاستعلاء، و(إلى) لمنتهى الغاية. ولكن لا يمنع هذا الأصل أن يدل الحرف على أكثر من معنى، وأن ينوب عن غيره في بعض المواضع، ومن ذلك مجيء (من) للدلالة على ابتداء الغاية في الأماكن، كما في قولنا: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، أو قولنا: كتبت كتابا من فلان إلى فلان. وللتبعيض، نحو قولنا: هذا من الثوب، وهذا منهم. وللتوكيد، كما في قولنا: ما أتاني من رجل. ولابتداء الغاية وانتهائها في آن واحد، نحو قولنا: رأيته من ذلك الموضع. ويمكن أن تقع في بعض المواضع موقع (عن)، نحو: أطعمه من جوع، وكساه من عرى، وسقاه من العيمة.[37]

وأما المبرد وابن السراج فقد اشترطا أن تكون معاني الحروف التي تقع بينها الإنابة متقاربة، يقول المبرد: حروف الخفض يبدّل بعضها من بعض إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، كما في قوله جل ذكره: **قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى**[طه: 71] حيث جاءت (في) بمعنى (على)؛ أي على جذوع النخل.[38] وذهب ابن السّراج إلى "أن العرب تتسع فيها ـيريد حروف الجرـ فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك: الباء، تقول: فلان بمكة وفي مكة، وإنما جازا معا لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا، فقد خبرت

بـ(في) عن احتواء إياه، وإحاطته به فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناهما، لم يجز".[39]

ونرى، بناء على ما ذكر، أن التفسير المناسب لموقف من قال: الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر، أنه قد يعدل الحرف عن أصله، فيدل على أكثر من معنى، وينوب عن غيره في المواضع. وهذه الإنابة لا تقع بين المعاني الأصلية للحروف، وإنما بين معانيها الفرعية، فمثلا، لا تنوب (من) عن (الباء) لتدل (من) على الإلصاق وهو معنى تدل عليه بالأصالة (الباء)، وكذلك (الباء) لا تنوب عن (من) لتدل على ما تدل عليه بالأصالة (من) وهو ابتداء الغاية، ولكن يمكن أن تنوب (الباء) عن (من) لتدل (الباء) على التبعيض؛ لأن التبعيض ليس معنى تدل عليه (من) بالأصالة وإنما هو معنى مشهور لها فقط، وهكذا مع بقية الحروف، والدليل هو قول الشيخ محمد الأمير في شرحه لقول ابن هشام "لا ينوب بعضها عن بعض": "أي في المعاني المشهورة لغيره فلا ينافي اشتراك الباء بين الإلصاق والسببية والتعدية مثلا بخلاف المجاوزة التي هي معنى عن".[40]

هذا عن موقف الجماعة الأولى، وأما الجماعة الثانية، ويمثلها الكوفيون خاصة، فقد ذهب نحاتها إلى أن الحروف ينوب بعضها عن بعض وتتعدد معانيها، واحتجوا لذلك بما ثبت استعمالها في كتاب الله وكلام العرب، وهو ما عبر عنه ابن الأنباري في قوله الذي سبق ذكره: أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله وكلام العرب.[41]

والملفت للانتباه -يقول محمود أحمد الصغير- أن نحاة الكوفة لم يكتفوا بقبول الإنابة بين الحروف فقط، وإنما استحسنوها في غير موضع من القرآن الكريم وكلام العرب، وتوسعوا في الاحتجاج لها، وأقوالهم في ذلك كثيرة، نذكر منها قول الفراء: الحروف (على) و (عن) و(الباء) في هذا الموضع بمعنى واحد؛ لأن العرب تقول: رميت عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس، ويراد به معنى واحد، وقوله في تفسيره لقوله تعالى: **آَمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي**

عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلافٍ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى[طه: 71] تصلح (على) في موضع (في) وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها، فصلحت (في) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها[42]

ويبدو لنا، من خلال تتبع تطور الدرس النحوي، أن آراء النحاة في هذه الظاهرة لم تتغير إلى أن ظهرت جماعة من النحاة اتبعت مذهبا وسطيا تجاوز موقف النحاة الذين نفوا وقوع هذه الظاهرة نفيا مطلقا، وضبط موقف غيرهم ممن أكدوا وقوعها وتوسعوا في الاحتجاج لها على ظاهر استعمالها، ومثل هذا المذهب ابن جني وابن هشام، يقول ابن جني في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض: "هذا باب يتلقاه الناس مغسولا ساذجا من الصنعة. وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه. وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع). ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ فَآمَنَت طَّائِفَةٌ مِّن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَت طَّائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ** [الصف: 41] أي مع الله. ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز **قَالَ سَأَلْتُكُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلافٍ وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى**[طه:71] أي عليها. ويقولون: تكون الباء بمعنى عن، وعلى، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها ... وغير ذلك مما يوردونه. ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا"[43]. وقال ابن هشام في باب التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها: "قولهم "ينوب بعض حروف الجر عن بعض" وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به؛ وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به، إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك، يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه

النيابة؛ ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف".[44]

الرأي الصحيح إذن، أن الحروف قد تنوب عن بعضها في بعض المواضع، والدليل هو ما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب من هذه الظاهرة،[45] والضابط هو السياق بقرائنه المقالية والمقامية، فهو الوحيد الذي يبين إذا كان الحرف قد دل على معناه الذي وضع له في الأصل، أو دل على معنى حرف آخر، سواء كان هذا المعنى حقيقيا أو مجازيا.

وهذا الرأي، يجمع بين موقف نحاة البصرة وموقف نحاة الكوفة بعيدا عن التأويل والقول بالشذوذ، وهو بهذا يضع الحرف في موضعه المناسب ويعطيه حقه من الوجوه الدلالية؛ لهذا تبناه النحاة القدامى وأخذوا به، وخاصة أولئك الذين ألفوا في حروف المعاني كالزّجاجي والرّماني والهروي والمالقي والمرادي وابن هشام الأنصاري، وغيرهم، فكلهم أثبتوا من خلال شواهد من القرآن الكريم وكلام العرب أن الحروف تتعدد معانيها، وتنوب عن بعضها في بعض المواضع. وتبناه أيضا أغلب اللغويين المعاصرين، يقول عباس حسن: لا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة وكلها حقيقية، ولا غرابة أيضا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة، فالحروف كلمة كسائر الكلمات الاسمية والفعلية، وبما أن هذه الكلمات تؤدي الواحدة منها العديد من المعاني الحقيقية فإن الحروف تؤدي هي كذلك العديد من هذه المعاني.[46] ويرى تمام حسان أن مباني أقسام الكلم (أي مباني الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة) قد تتعدد معانيها؛ أي أن المبنى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصا في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية

والحالية على السواء[47]. وقد أكد أبو السعود حسين الشاذلي أن قسما من الأدوات يتعدد معناه الوظيفي باتجاهين:

ـ **الأول**: تعدد المعنى الوظيفي لمبنى الأداة ضمن الإطار العام والوظيفة الأساسية التي تؤديها وهي التعليق.

ـ **الثاني**: تعدد المعنى الوظيفي للأداة بخروجها عن الإطار العام والوظيفة الرئيسية، فتنهض بأداء وظائف أخرى تستفاد من السياق وتحددها القرائن.[48]

وفي اعتقادنا، إن القول بتناوب الحروف وتعدد معانيها لا يعد سلبا لمكانة الحرف الدلالية، بل على العكس من ذلك، هو محاولة لإعطاء الحرف حقه من الوجوه الدلالية الأخرى بالإضافة إلى المعنى الذي يدل عليه في الأصل، ولا يهدف إلى فتح باب لخلق مشكلات لغوية لا حصر لها، وإحداث اضطراب في البيان لا حد له، وإنما هو إثارة لكوامن اللغة، وتجلية أسرارها، كإبداعها واتساعها، وقول ابن السراج عن حروف الجر:"اعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني"،[49] يثبت أن تعدد معاني الحروف وتناوب بعضها هو مظهر من مظاهر اتساع اللغة العربية، وضابطه هو السياق بقرائنه المختلفة المقالية والمقامية.

3. دور السياق في تحديد معاني حروف الجر:

الحرف، أولا، كلمة كغيره من الكلمات التي لا يظهر المعنى المراد منها إلا ضمن السياق الذي ترد فيه، وثانيا -وهو الأهم- أن الحرف في حاجة دائمة لغيره من الأسماء والأفعال والجمل ليؤدي وظيفته، وبالتالي ستلعب هذه العناصر اللغوية التي يقترن بها دورا مهما في تحديد معناه ليتحقق المعنى العام للتركيب.

إن دور السياق في تحديد معاني الحروف يظهر بالنظر إلى تلك المعاني التي أثبتها النحاة لها، فقولهم: إن (إلى) تفيد انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية يعني أن السياق الذي ذكرت فيه هو الذي وجهها لتفيد هذا المعنى. ولكي تضبط هذه المعاني ضبطا دقيقا وضعوا لبعض الحروف قرائن مقالية تبيّن المعاني التي تدل عليها في

مختلف السياقات التي ترد فيها، وقد تجلت بعض معالم هذا المنهج عند سيبويه، لما ذكر بعض القرائن التي تضبط معاني بعض الحروف، ومنها قوله:"وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ... وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم. وتكون (إذْ) مثلها أيضا، ولا يليها إلا الفعل الواجب وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذْ جاء زيد".[50] والشاهد في هذا النص هو قوله:"وتكون (إذْ) مثلها أيضا، ولا يليها إلا الفعل الواجب"، ومعناه أن (إذْ) تفيد هي كذلك المفاجأة ولكن بشرط أن يليها الفعل الواجب، وهذا الشرط هو قرينة مقالية تبيّن متى تفيد (إذْ) المفاجأة. وقوله عن معنى (لكن): "وأما: (لكن) خفيفة وثقيلة فتوجب بها بعد نفي".[51] والشاهد هو قوله: "فتوجب بها بعد نفي". ومفاده أن (لكن) تفيد الاستدراك، والقرينة التي تبيّن هذا المعنى هي مجيء هذا الحرف بعد كلام منفي. ثم أخذت معالم هذا المنهج بالظهور أكثر مع النحاة الذين جاؤوا بعده، وخاصة أولئك الذين ألفوا في حروف المعاني، فقد ذكروا الكثير من القرائن التي تضبط معاني الحروف وتحددها. وبالنظر إلى عدد الحروف من جهة، وتعدد معانيها من جهة أخرى، ارتأينا أن نمثل لدور السياق في تحديد معاني الحروف بمعاني بعض حروف الجر مما ذكره ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وقد نبالغ إذا قلنا: إن دور السياق في تحديد معاني الحروف يظهر أكثر مع حروف الجر؛ وذلك لأن وظيفتها هي إضافة معاني الأفعال قبلها إلى معاني الأسماء بعدها، يقول ابن يعيش:"اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها".[52] ويتحقق لها ذلك؛ أي أداء وظيفتها، من خلال دلالتها على معان تحددها معاني الأفعال قبلها والأسماء بعدها، يقول أبو أوس إبراهيم الشمسان مؤكدا على دور معاني الأفعال والأسماء في تحديد معاني حروف الجر:"وظيفة هذه الحروف خلق رابطة بين الفعل والاسم بعدها، فطبيعة الفعل والاسم يحددان معنى الحرف"[53] وبعبارة أوضح، علاقة الاحتواء التي تقوم بين معنى الفعل ومعنى الاسم التالي لحرف الجر هي التي تحدد معناه.[54]

ويظهر كيف تتحدد هذه المعاني (ونقصد هنا معاني حروف الجر التي تحتاج مع مجرورها إلى متعلق تتعلق به) بناء على علاقة الاحتواء التي تقوم بين معنى الفعل قبلها ومعنى الاسم المجرور بعدها من خلال ظاهرة تعدي الأفعال (اللازمة والمتعدية) بهذه الحروف؛ فالمتأمل في مجموعة الأفعال اللاّزمة سيلاحظ أن دلالاتها مطلقة، يقول أبو أوس إبراهيم الشمسان: "الصفة الأساسية للأفعال اللاّزمة دلالتها المطلقة؛ لأنها تعبير عن حركة الفاعل وسلوكه الذاتي. ولمّا كان الفاعل ليس بمعزل عن العالم حوله، كان لا بد أن تكون له علاقات تربطه بهذا العالم. ولذلك فإن أفعاله قد تتعرض للتقييد بتلك العلاقات. وتتوسل اللغة لإنجاز ذلك بحروف الجر أو حروف المعاني كما قد تسمى عند النحويين العرب"[55] ففي قولنا مثلا: جاء محمد، نلاحظ أن دلالة الفعل مطلقة، وأما في قولنا: جاء محمد من المدينة، نلاحظ أن دلالة الفعل مقيدة؛ لأننا حددنا جهة المجيء ومكان ابتدائه.

وأما المتأمل في مجموعة الأفعال المتعدية بحروف الجر فسيلاحظ أن هذه الأفعال تتعدى بهذه الحروف لأنها في الأصل عاجزة عن إيصال معانيها إلى الأسماء بعدها، يقول ابن هشام: "الأصل أن أفعالا –يريد الأفعال التي تتعدى بحروف الجر– قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر".[56] ويقول ابن يعيش موضحا هذه الفكرة: "لما ضعفت هذه الأفعال عن الوصول إلى الأسماء رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصولة لها إليها".[57] وتعمل هذه الحروف، بالإضافة إلى إيصال معنى الفعل قبلها إلى الاسم المجرور بعدها، على تقييد معنى هذا الفعل بتوجيهه إلى معنى محدد؛ لهذا قالوا: تتقيد معاني الأفعال المتعدية بحروف الجر كما تتقيد معاني الأفعال اللاّزمة التي تتعدى بحروف الجر.[58]

وتكمن العلاقة بين ما أشرنا إليه هنا ومعاني حروف الجر في خضوع ظاهرة تعدي الأفعال بالحرف لضابط يحكمها، وهذا الضابط هو المعنى المراد تحقيقه من الفعل، فهذا المعنى هو الذي يحدد الحرف الذي يتعدى به، يحكي السيوطي عن أحد النحاة قوله: "الفعل

قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى المراد في وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر، وذلك أنك إذا قلت: خرجت، فأردت أن تبيّن ابتداء خروجك قلت: خرجت من الدار، فإن أردت أن تبيّن أن خروجك مقارن لاستعلائك، قلت: خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت: خرجت عن الدار. وإن أردت الصحبة قلت: خرجت بسلاحي ... فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل ألا يتعدى إلا بحرف واحد".[59]

وبناء على هذه العلاقة التي تربط بين معنى الفعل ومعنى الحرف استطاع النحاة أن يقيدوا تعدي بعض الأفعال بحروف الجر، فقالوا ـوفكرة الأصل دائما في أذهانهمـ إن الأصل في هذا الفعل أن يتعدى بهذا الحرف أو ذاك، ومتى تعدى بحرف لا يتعدى به أصلا عُلم أن ذلك الحرف يدل على المعنى الأصلي أو المشهور الذي يدل عليه الحرف الذي يتعدى به هذا الفعل بالأصالة، والأمثلة عن ذلك كثيرة، منها: قول ابن هشام في مجيء (الباء) للاستعلاء: كما في قوله تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** [آل عمران: 75]. بدليل قوله تعالى: **قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَاللّهُ خَيْرٌ حَافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ** [يوسف: 64]. ومنه كذلك قوله تعالى: **وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ** [المطففين: 30] بدليل قوله تعالى: **وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ** [الصافات: 137]. ومنه كذلك قول راشد بن عبد ربه السلمي:أربّ يبول الثعلبان برأسه؟

بدليل تمامه: لقد هان من بالت عليه الثعالب[60]

ومعنى قول ابن هشام: بدليل أن القرينة التي تثبت مجيء (الباء) في الشاهد الأول للاستعلاء هي التعدية، والدليل هو وجود شاهد آخر تعدى فيه الفعل آمن بـ(على) في موضعين، ومن ثم علم أن الفعل (آمن) يتعدى بـ(على) لا بـ(الباء)، يقول الدسوقي: "فهذا يدل على أن آمن يتعدى بعلى فحينئذ تكون الباء بمعنى على".[61]

وبالاعتماد على القرينة نفسها (أي التعدية)، حكم الأخفش على أن (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ تفيد الاستعلاء. والظاهر عند ابن هشام أن (الباء) في هذه الآية للإلصاق المجازي؛ أي: كان المرور من مكان يقرب منهم. و(على) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ للاستعلاء المجازي؛ أي كان المرور من مكان مستعل عليهم.(62)

وذهب ابن هشام إلى أن (الباء) في البيت الشعري تفيد الاستعلاء، بناء على قرينة التعدية، إذ قوله: بدليل تمامه، معناه أن الفعل (بال) يُفترض أن يتعدى في الشطر الأول من البيت بـ(على)كما تعدى بها في الشطر الثاني من البيت، ولمّا تعدى بـ(الباء) عُلم أن (الباء) بمعنى (على).

وفي عرضه لمعاني (على) ذكر أنها تأتي موافقة لـ(الباء)، ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[الأعراف: 105] ثم قال: هي بمعنى (الباء)(63). والقرينة التي تُثبت هذا المعنى هي التعدية، يقول الدسوقي: عُلم أن (على) في هذا الشاهد بمعنى (الباء) لأن مادة الفعل (حقيق) تتعدى بـ(الباء) وليس بـ(على).(64)

وفي عرضه لمعاني (عن) ذكر أنها تأتي للدلالة على الاستعلاء، ومثّل بقول ذي الأصبع:

لاه ابن عمك، لا أفضلت في حسب عنّي، ولا أنت ديّاني فتخزوني.

ومعناه: لله درّ ابن عمّك لا أفضلت في حسب عليّ ولا أنت مالكي فتسوسني. ثم قال عن الحرف (عن): هي بمعنى (على) لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه.(65)

ويفهم من قوله: المعروف أن يقال: أفضلت عليه، أن القرينة التي اعتمد عليها ابن هشام في تحديده لمعنى (عن) هي قرينة التعدية، فالفعل (أفضلت) يتعدى في الأصل بـ(على) لا بـ(عن)، ولمّا عداه الشاعر بـ(عن) عُلم أنها جاءت بمعنى (على).

وفي عرضه لمعاني (إلى) ذكر أنها تأتي مرادفة لـ(اللام) ومثّل بقوله تعالى: **قَالُوا نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ** [النمل: 33] ثم قال: وقيل: لانتهاء الغاية؛ أي: منته إليك.(66)

ويظهر دور السياق في تغليب أحد هذين المعنيين كالآتي:

ـ إذا أخذنا بما ذهب إليه ابن هشام، وهو مجيء (إلى) بمعنى (اللام) نكون قد اعتمدنا على قرينة التعدية؛ وذلك لأن مادة الفعل (أمر) تتعدى في الأصل بـ(اللام)(67) ولما تعدت بـ(إلى) عُلم أنها جاءت مرادفة للمعنى الأصلي الذي تدل عليه (اللام)، وهو الاستحقاق.

ـ وإذا أخذنا بالمعنى الثاني، وهو انتهاء الغاية، نكون قد اعتبرنا مدخول (إلى) هو القرينة المعنوية التي تبيّن هذا المعنى؛ أي تدل (إلى) على انتهاء الغاية؛ لأن الأمر ينتهي إليه.

والتضمين وجه آخر من القرائن المتعلقة بمعنى الفعل والتي لها صلة بالتعدية، فكما مر بنا من قبل، متى تضمن الفعل معنى فعل آخر علم أن الحرف الذي تعدى به سيدل على المعنى الذي وضع له في الأصل، ومن أمثلة ذلك في المغني قول ابن هشام في عرضه لمعاني (عن): وتأتي (عن) مرادفة لـ(الباء) كما في قوله تعالى: **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى** [النجم: 3] والظاهر أنها على حقيقتها، وأن المعنى ما يصدر قوله عن هوىً.(68)

ومعنى هذا أن الفعل (ينطق) إذا لم يتضمن معنى الفعل (يصدر) فمعنى (عن) مرادفة لـ(الباء)، وإذا تضمن معنى الفعل (يصدر)، وهو ما ذهب إليه ابن هشام، دلت (عن) على معناها الذي وضع لها، وهو المجاوزة. وهذا الرأي الذي ذهب إليه ابن هشام فيما يتعلق بمعنى (عن) في هذا الشاهد أخذ به جماعة من النحاة، يقول أبو أوس إبراهيم الشمسان منتصرا لمذهب ابن هشام:الفعل (يصدر) هو الذي

يتعدى بـ(عن) لا الفعل (ينطق)؛ ولهذا كلما تعدى الفعل (ينطق) بـ (عن) عُلم أنه تضمن معنى الفعل (يصدر) لأن (ينطق) يعنى نطقه يكون صادرا عن الشيء.[69]

هذه بعض الأمثلة التي تبيّن دور معنى الفعل في تحديد معنى الحرف الذي يتعدى به. وبما أن معنى الفعل هو جزء من علاقة الاحتواء التي تحدد معاني حروف الجر، فإن الجزء الثاني المكمّل لها، وهو معنى مدخول حرف الجر، هو كذلك يؤدي دورا أساسيا في تحديد معنى الحرف الذي اقترن به باعتباره يكمل معنى الفعل ويبيّن المراد من وقوعه؛ وذلك لأن "الفعل ـ بدلالته على حدث مقترن بزمن محدد ـ يحتاج إلى فاعل للحدث، وقد يحتاج أحيانا إلى مفعول به يقع عليه، وزمان ومكان يحدث فيه، وسبب يحدث من أجله، وقد يكون معه مصاحب لحدوثه، وقد يؤكد المتكلم حدوث هذا الفعل أو يبيّن عدد مرات حدوثه أو نوعه (المفعول المطلق)، وقد يبيّن هيئة من فعل الحدث أو من وقع عليه (الحال)، وقد يخرج من الحكم بالحدث على فاعله أو مفعوله أحد الأشياء (الاستثناء)".[70] ومثال ذلك أن الفعل (عاد) يدل على حركة، وهذه الحركة تحتاج إلى اسم يبين فاعلها، وقد تحتاج إلى اسم يبيّن موضع ابتدائها وموضع انتهائها، أو اسم يبيّن زمان ابتدائها وانتهائها، أو اسم يبيّن سبب حدوثها. وقد يكون مع العائد مصاحب، ومن ثمّ، يحتاج هذا الفعل إلى اسم يبيّنه. وقد تكون العودة بوسيلة ما، فيحتاج الفعل إلى اسم يبيّن هذه الوسيلة، ... إلخ. ومن بين هذه المعاني المتعددة التي يحتاج إليها الفعل (عاد) يخصص الاسم المجرور معنى واحدا يبيّن المعنى المراد منه في السياق الذي ورد فيه، فإذا قلنا: عاد خالد من المدرسة، أعلمنا السامع بمكان عودة خالد، ودلت (من) على ابتداء الغاية المكانية؛ لأن مدخولها (المدرسة) بيّن موضع ابتداء العودة. وأما إذا قلنا: عاد خالد إلى الدار، نكون قد أخبرنا السامع بأن خالدا عاد إلى الدار وليس إلى مكان آخر، وأفادت (إلى) انتهاء الغاية المكانية؛ لأن مدخولها (الدار) بيّن موضع انتهاء العودة. وإذا قلنا: عاد خالد بالدراجة، فمعناه أننا أخبرنا السامع بأن خالدا عاد بوسيلة هي الدارجة، ودلت (الباء) على الاستعانة؛ لأن مدخولها هو آلة الفعل. والخلاصة العامة هي:

- إذا كان مدخول الحرف دالا على الوقت الذي بدأت فيه حركة الفاعل أو انتهت فيه، فإن معنى الحرف سيكون ابتداء أو انتهاء الغاية الزمانية.
- إذا كان مدخول الحرف دالا على الموضع الذي بدأت منه حركة الفاعل أو الموضع الذي انتهت إليه، فإن معنى الحرف سيكون ابتداء الغاية المكانية أو انتهاءها.
- إذا كان مدخول الحرف محتويا على المفعول، أو مبينا مكان وقوع الفعل أو زمانه، جاء الحرف للدلالة على الظرفية.
- إذا كان مدخول الحرف مصحوبا مع الفاعل أثناء قيامه بالفعل ومبينا حاله، جاء الحرف للدلالة على المصاحبة.
- إذا كان مدخول الحرف هو المتجاوز، فإن معنى الحرف هو المجاوزة.
- إذا كان مدخول الحرف آلة الفعل، فإن معنى الحرف هو الاستعانة.
- إذا كان مدخول الحرف علة لحدوث الفعل، دل الحرف على التعليل.
- إذا كان مدخول الحرف موضوعا للفعل أو موضعا له، دل الحرف على الإلصاق.
- إذا كان مدخول الحرف متحملا لنتائج الفعل، أفاد الحرف الاستعلاء.

ومن أمثلة ذلك مجيء (الباء) للظرفية في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾[آل عمران: 123]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِباً إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ**﴾[القمر: 34].[71] والقرينة التي أثبتت هذا المعنى هي الاسم المجرور بعدها، فلما بيّن في الشاهد الأول موضع وقوع الفعل (ببدر) علم أن (الباء) للظرفية المكانية، ولما بيّن في الشاهد الثاني زمان وقوع الفعل (قبيل الفجر) علم أنها للظرفية الزمانية.

وواضح هنا، أنه على الرغم من كون الفعل (نصر) يتعدى في الأصل بـ(على)،[72] والفعل (نجا) يتعدى في كثير من المواضع بـ(من)،[73] إلا أن الاسم المجرور غلّب معنى الظرفية على معنى (على) و(من). فكما أشرنا إليه سابقا،

يفترض بناء على قرينة التعدية، أن تكون (الباء) في الشاهد الأول مرادفة لـ(على) وفي الشاهد الثاني مرادفة لـ(من).

ومنه كذلك مجيء (اللام) موافقة لـ(في) كما في قوله تعالى: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ**﴾[الأنبياء: 47]، وقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[الأعراف: 187].(74)

والقرينة التي وجهت معنى (اللام) ليفيد الظرفية الزمانية الذي يدل عليه في الأصل حرف الجر (في) هي الاسم المجرور (يوم القيامة) في الشاهد الأول، و(وقتها) في الشاهد الثاني؛ لأنهما حددا زمن وقوع حدث الفعل الذي تعلقت به (اللام).

ومنه أيضا، مجيء (على) للظرفية الزمانية، كما في قوله تعالى: ﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلاَنِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ**﴾[القصص: 15]، وقوله تعالى: ﴿**وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ**﴾[البقرة: 102].(75)

والقرينة هي معنى أو دلالة الاسم المجرور، ففي الشاهد الأول بيّن وقت دخول المدينة، وهو في حين غفلة أهلها، وفي الشاهد الثاني بيّن الزمن الذي تلت

فيه الشياطين، وهو زمن ملك سليمان، قال ابن هشام: وأراد بملك سليمان زمن ملكه.

ولشدة ارتباط معاني حروف الجر بدلالة الأفعال قبلها ودلالة مدخولها، نلاحظ أن القرائن التي ذكرها النحاة لتحديد معاني بعض الحروف تتعلق أساسا بهذين العنصرين (دلالة الفعل ودلالة مدخول الحرف)، وبعبارة أخرى، تتعلق بطبيعة علاقة الاحتواء التي سبقت الإشارة إليها، ومن ذلك قول ابن هشام في مجيء (إلى) للمعية: "وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى: **فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** [آل عمران: 52]، وقولهم: الذود إلى الذود إبل".[76] وأضاف عليه الدسوقي بقوله: سواء كان ذلك الشيء من جنس الأول كما في قولهم: الذود إلى الذود إبل، أولم يكن من جنس الأول، كما في قوله تعالى: **فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** [آل عمران: 52] لأن المولى لا جنس له. والمهم هنا أن تكون علاقة معنوية تثبت هذا الضم، وفي هذا الشاهد، ضمّ الأنصار إلى الله كان باعتبار معنى النصرة المتعلقة بالله وبهم.[77]

وقوله عن (إلى) التي تفيد التّبيين:"وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبّا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل، نحو قوله تعالى: **رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ الْجَاهِلِينَ** [يوسف: 33]".[78]

ولا تتحدد معاني حروف الجر بالنظر إلى مدلول الفعل قبلها والمجرور بعدها فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى قرائن أخرى مقامية، كما يظهر من قول ابن هشام في معاني (ربّ): (ربّ) حرف جر، خلافا للكوفيين في دعوى اسميّتها، وليس معناها التقليل دائما خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما، خلافا لابن دستوريه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا. ومن الأول قوله تعالى: **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ** [الحجر: 2]، وفي الحديث:يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة. وسُمع

أعرابي يقول بعد انتهاء رمضان:يا ربّ صائمه لن يصومه، ويا ربّ قائمه لن يقومه. وقال امرؤ القيس:

فيا ربّ يوم قد لهوت وليلةبآنسة كأنها خطّ تمثال

وقال الأبرش:

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

ووجه الدليل على أن (ربّ) للتكثير هو المقام الذي قيلت فيه هذه الشواهد، فالآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، والأبيات الشعرية مسوقة للافتخار، وكلاهما لا يناسبان معنى التقليل.

ومن الثاني (أي التقليل) قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أبّ وذي ولد لم يلده أبوان

وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لأوان

ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان [79]

وأراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر.[80]

ومما يتضح من هذا القول، أولا: مخالفة ابن هشام غيره من النحاة في جنس (ربّ) وفي معانيها، فهي عنده حرف جر، ترد للتكثير كثيرا، وللتقليل قليلا. وثانيا: اعتماده على الدليل العقلي المرتبط بالمقام في إثبات معاني (ربّ)، وهو ما يلخصه قوله: ووجه الدليل على أن (ربّ) للتكثير هو المقام الذي قيلت فيه هذه الشواهد، فالآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف، والأبيات الشعرية مسوقة للافتخار، وكلاهما لا يناسبان معنى التقليل.

ومعلوم أن هذه الأغراض مستفادة من قرائن السياق، يقول السيوطي عن معنى قول الأبرش: "وصف نفسه أنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من

عدو فيكون طليعة لهم. والعرب تفخر بهذا لأنه دال على شهامة النفس وحدة النظر".[81] والافتخار، كما قال ابن هشام، لا يناسب معنى التقليل.

وكذلك قوله في المقطوعة الشعرية التي ساقها للتمثيل لمعنى التقليل: وأراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر. هو دليل عقلي مستفاد من معنى هذه الأبيات، يقول الدسوقي في شرحها: قل وجود مولود لا أب له؛ لأنه لم يوجد من ذلك إلا فرد واحد وهو عيسى عليه السلام، وقل وجود ذي ولد ليس له أبوان؛ لأنه لم يوجد منه إلا فرد واحد وهو آدم، وقل كذلك وجود شيء في الكون من صفاته ما وصفه الشاعر؛ لأنه لا يوجد من هذا الشيء إلا القمر[82]. ولمّا كانت هذه الحقائق هي المراد بهذه الأبيات ثبُت أن (ربّ) للتقليل وليست للتكثير.

هذه الأمثلة وغيرها تثبت أن الحروف تتعدد معانيها وينوب بعضها عن بعض، وتبيّن أن السياق بقرائنه المقالية والمقامية هو الذي يحدد هذه المعاني. وبهذا، يمكن أن نقول: الأصل الثابت في وضع الحرف هو أن يدل على معنى يضاف إلى غيره، وهذا الأصل يتضمن أصولا أخرى، منها افتقار الحرف إلى غيره من الأسماء والأفعال والجمل ليفيد معناه فيها. وأما قول بعض النحاة: الأصل في الحرف أن يدل عـــلى المعـــنى الذي وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر، فلا يمثل أصلا ثابتا في الحرف؛ لأن استعمالها أثبت أن الحروف تتعدد معانيها وقد تنوب عن بعضها، وإذا اعتبر هؤلاء النحاة هذا الحكم أصلا لا يجوز الخروج عنه، فإن ما ثبت في استعمال الحروف لا يعد عدولا عن هذا الأصل يؤول بالمجاز أو الشذوذ؛ ذلك أن العدول لا يؤول دائما بالشذوذ، فقد يكون عدولا مطردا، يخضع لقاعدة تضبطه، وتعدد معاني الحروف وتناوب بعضها هو من هذا القبيل، والقاعدة التي تضبطه هي السياق الذي يرد فيه الحرف، فهو الذي يحدد معناه، وهو الذي يبين إذا كان هذا المعنى حقيقيا أو مجازيا.

الإحالات:

(1)- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ت: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 2002، ص 384.

(2)- حاول بعض اللغويين العرب المحدثين – في إطار نقدهم للتراث النحوي– إعادة النظر في أقسام الكلم في اللغة العربية، فخلصت بعض المحاولات إلى تقسيم الكلم إلى أربعة أقسام، وهي عند إبراهيم أنيس: الاسم، والضمير، والفعل، والأداة. وعند مهدي المخزومي: الفعل، والاسم، والأداة، والكنايات. في حين خلصت محاولة تمام حسان وفاضل مصطفي الساقي إلى تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام: الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة. لمزيد من التفصيل، ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، منشورات مكتبة الأنجلو، مصر، ط3، 1966، ص 265، 278. ومهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، منشورات البابي الحلبي، مصر، ط1، 1966، ص 45،46.وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، منشورات عالم الكتب، مصر، ط3، 1998، ص 90. وفاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، منشورات مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1977، ص 214.

(3)- لمزيد من التفصيل، ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك، منشورات دار النفائس، لبنان، ط3، 1979، باب أقسام الكلام، وباب القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف.

(4)- على بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1986، ج1، ص 39.

(5)- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، منشورات مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1988، ج1، ص 12.

(6)- أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، لبنان، دط، دت، ج1، ص 3.

(7)- أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997، ص 51.

(8)- كراسات المركز، الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، سلسلة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللّغة العربية، الجزائر: 2007، العدد 4، ص 65، 66.

(9)- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 48.

(10)- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

(11)- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 52.

(12)- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس، ليبيا، ط2، 1996، ج1، ص 36– 37.

(13)- أبو القاسم الزّجاجي،الإيضاح في علل النّحو، ص44.

(14)- المرجع نفسه، ص54.

(15)- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري، المفصل في علم العربية، منشورات دار الجيل، لبنان، ط2، دت، ص 283.

(16)- موقف الدينبن يعيش، شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001، المجلد 4، ص 447.

(17)- حسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني،تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992، ص 20- 22.

(18)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، علق عليه: محمد رشيد رضا، منشورات المكتبة التوفيقية، لبنان،دط، دت، ص 18.

(19)- المرجع نفسه، ص 349.

(20)- جلال الدين السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال مكرم وعبد السلام هارون، عالم الكتب، لبنان، دط، 2001، ج1، ص 8، 9.

(21)- فخر الدين قباوة، التحليل النحوي أصوله وأدلته، منشورات الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 2002، ص 210.

(22)- جلال الدين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه عز الدين الشيخ، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001، ج2، ص 14.

(23)- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 46.

(24)- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 42.

(25)- يصف إبراهيم أنيس معالجة النحاة القدامى لحروف المعاني بالعجيبة؛ وذلك لأنهم جردوها من معانيها، ونسبوها إلى غيرها من الأسماء والأفعال والجمل، ينظر لمزيد من التفصيل: من أسرار العربية، ص 264.

(26)- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، ج 1، ص 37.

(27)- المرجع نفسه، ج 1، ص 37.

(28)- أبو بكر محمد بن السّراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، منشورات مؤسسة الرسالة، لبنان، ط3، 1988، ج1، ص 37.

(29)- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 383– 384.

(30)- المرجع نفسه،ص 384.

(31)- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، منشورات مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 1954، ج1، ص 14.

(32)- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 383– 384.

(33)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: حنا الفاخوري، منشورات دار الجيل، لبنان، ط2، 1997، ج1، ص 189.

(34)- جلال الدين السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج4، ص215.

(35)- عباس حسن، النّحو الوافي، منشورات دار المعارف، مصر، دط، دت، ج4، ص 539.

(36)- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، منشورات المكتبة العلمية، مصر، دط، دت، ج2، ص 308.

(37)- سيبويه، الكتاب، ج4، ص 217 وما بعدها.

(38)- أبو العباس المبرد، الكامل في اللّغة والأدب، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1999، ج2، ص 399.

(39)- أبو بكر محمد بن السّراج، الأصول في النّحو، ج1، ص 414.

(40)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، منشورات دار الفكر، سوريا، دط ، دت. ج2، ص 103.

(41)- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 383– 384.

(42)- محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، منشورات دار الفكر، سوريا، ط1، 2001، ص701.

(43)- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 2، ص 306،308.

(44)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 404، 405.

(45)- خصص محمود أحمد الصغير في كتابه (الأدوات النحوية في كتب التفسير) عنصرا تناول فيه الإنابة بين الحروفعند المفسرين، ومما خلص إليه أن أغلبية المفسرين أثبتوا وقوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم. لمزيد من التفصيل ينظر: ص 700 وما بعدها.

(46)- عباس حسن، النحو الوافي، ج4، ص542.

(47)- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 163 وما بعدها

(48)- أبو السعود حسنين الشاذلي، الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية دراسة تحليلية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1979، ص 58. والمراد بتعدد معاني الحرف ضمن الاتجاه الأول هو تعدد معاني الحرف وهو يؤدي وظيفة التعليق، ومثال ذلك (الواو) المفردة التي تدل على العطف والقسم والتوكيد، وأما المراد بتعدد معاني الحرف ضمن الاتجاه الثاني فهو خروج الحرف عن أداء وظيفة التعليق إلى أداء وظائف أخرى، ومثال ذلك (الواو) التي تكون ضميرا للذكور في قولنا: الرجال قاموا.

(49)- أبو بكر محمد بن السّراج، الأصول في النحو، ج1، ص 414.

(50)- سيبويه، الكتاب، ج4، ص 232.

(51)- المرجع نفسه، ج4، ص 232.

(52)- موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، 454.

(53)- أبو أوس إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، دط، 1986، ص 139.

(54)- تمام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 197.

(55)- أبو أوس إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص 139.

(56)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص 97.

(57)- موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص 456.

(58)- أبو أوس إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص370.

(59)- جلال الدين السّيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص211.

(60)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 177.

(61)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، منشورات دار السلام، مصر، ط2، 2005، ج1، ص 237.

(62)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ج1، ص 237.وابن هشام الأنصاري مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 173.

(63)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 240

(64)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ج1، ص 334.

(65)- المرجع نفسه، ج1، ص 246،247.

(66)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 135.

(67)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ج1، ص 169.

(68)- المرجع نفسه، ج1، ص 248.

(69)- أبو أوس إبراهيم الشمسان، الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ص 189.

(70)- المرجع نفسه، ج1، ص 18.

(71)-ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 176.

(72)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ج1، ص 692.

(73)- موسى بن محمد بن المليانى الأحمدي، معجم الأفعال المتعدية بحرف، دار العلم للملايين، لبنان، ط2، 1983، ص369.

(74)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريبج1، ص 354، 355.

(75)- المرجع نفسه، ج1، ص239،240.

(76)- المرجع نفسه، ج1، ص 135.

(77)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ج1، ص 169.

(78)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 135.

(79)- قال جلال الدين السّيوطي عن هذه الأبيات: اختلفوا في نسبتها، فقيل: هي لرجل من أزد السراة، وقيل: هي لعمرو الجنبي. ينظر: جلال الدين السّيوطي، شرح شواهد المغني،ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود بن التلاميذ التركيزي الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، دط، دت، ج1، ص 399.

(80)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ج1، ص 223،224.

(81)- جلال الدين السّيوطي، شرح شواهد المغني، ج1، ص 394.

(82)- ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الدسوقي، ج1، ص 313.